الدولة لن تحتاج إلى اللجوء للسوق العالمية للاقتراض

«الشال»: «فيتش» سبق أن هددت الكويت بمراجعة التصنيف السيادي

■ الضرر المباشر يكمن في ثلاثة مواقع محتملة ولابد من مراقبته

الوضع المالي للكويت

■ القطاع المالي لم يتعاف بعد من تداعيات الأزمة المالية العالمية وقد يكون الأكثر تضرراً

قال تقرير صادر عن «الشال» ان مؤسسة التصنيف الائتماني «فيتش» هددت بمراجعة التصنيف السيادي المرتفع للكويت «AA»، في حال استمرار حالات الصدام السياسي، ويبدو أن الحراك السياسي سوف يستمر. و«فيتش» واحدة من ثلاث مؤسسات تصنيف رئيسة عالمية –هناك أخرى اقل أهمية–. وأصيبت سمعة هذه المؤسسات بضرر كبير، بعد أزمة العالم المالية في عام 2008، لأن هناك الكثير، جدا، من المؤسسات المالية والمنتجات الاستثمارية التي حصدت أعلى التصنيفات من تلك المؤسسات، واثبتت الأزمة هشاشتها. ورغم ذلك، وفي غياب البدائل، تظل تصنيفاتها مؤثرة في إقبال العملاء على إقراض من يخفض تصنيفه، مع ارتفاع كبير في تكلفة الإقراض. وأمثلة ذلك الضرر تمكن مشاهدتها في دول أوروبا ذات القروض السيادية العالية. ففي زمن أزمة، يصبح أي رأي سلبي شديد الضرر.

وأضاف التقرير: ويفترض ألا يكون لخفض التصنيف الائتماني السيادي لدولة مثل الكويت، بما تحققه حاليا من فائض قياسي في حسابها الجاري وفي موازنتها وبتراكم احتياطياتها المالية، ضرر كبير. فالدولة، وعلى المستقبل المنظور، لن تحتاج إلى اللجوء للسوق العالمي للاقتراض، وعليه لن تدفع تكلفة مالية حقيقية جراء خفض تصنيفها السيادي، حتى إن حدث. وهذه ليست المرة الأولى التي تهدد فيها مؤسسة تصنيف ائتماني باحتمال خفض تصنيف الكويت السيادي، لسبب سياسي، فقد سبق لـ «موديز» في ربيع عام 2009، أن هددت بالمثل، ولكن يومها تم تلافي هذا الانزلاق، وهو ما لم يحدث حاليا.

لذلك، يبدو الفارق بين التهديدين –تهديد أبريل عام 2009 والآن– هو، أولا، ذلك التغيير الجوهري في المنطقة العربية –أحداث الربيع العربي– والذي حدا بـ «فيتش»، رغم عدم اختصاصها السياسي، بالعودة إلى التحذير، وهو، ثانيا، ناتج عن مضي الحكومة الكويتية في المواجهة، ففي عام 2009 تم التوقف عن المضي في إجراءات غير دستورية، بينما استمرت في الوضع الحالي، وهو أمر سيثبت المستقبل خطأه الجسيم.

ومضى: ونؤكد غياب الضرر المالي المباشر، على المالية العامة، للتهديد بخفض التصنيف السيادي أو حتى خفضه بالفعل، ولكن هناك ضررا غير مباشر لابد من مراقبته، ويكمن في ثلاث مواقع محتملة، الأول، هو أن الكويت اختارت، رسميا، منذ بداية عام 2010، هدفا تنمويا استراتيجيا لها وهو التحول إلى مركز مالي وتجاري، وبالتأكيد سوف يؤدي التنويه إلى حال خطرة من عدم الاستقرار السياسي والتحذير من أو التخفيض الفعلي للتصنيف السيادي، إلى تقويض الموقع التنافسي للكويت في طريق تحقيق هدفها. والثاني، هو أن القطاع الخاص الكويتي، وتحديدا القطاع المالي، لم يتعاف بعد من تداعيات أزمة العالم المالية، والأشد تضررا هو القطاع المالي، ومثل تلك التهديدات سوف تجعل شروط تعامل المقرضين مع قروضه الأجنبية، القائمة أو حين لجوئه للاقتراض من الخارج، شروطا قاسية تؤخر تعافيه وترفع تكلفته. والثالث، هو ربما حذرُ شركاء التبادل التجاري في التعامل مع اقرانهم من القطاع الخاص، بما يفرض شروط تسهيلات مالية أكثر قسوة، بسبب احتمالات المخاطر السياسية، وكلها تكاليف غير ضرورية ناتجة عن أزمة صناعة حكومية.

مطالب البنوك على القطاع الخاص ارتفعت بـ1.35 في المئة

المعدل الموزون للفائدة على الودائع حافظ على مستواه هذا العام

أوضح تقرير الشال ان النشرة الإحصائية الفصلية «ابريل – يونيو 2012»، لبنك الكويت المركزي، والمنشورة على موقعه على الإنترنت، تذكر بعض المؤشرات الاقتصادية والنقدية، التي تستحق تطوراتها متابعة وتوثيقا، ومن ذلك، مثلا، تحقيق الميزان التجاري –صادرات سلعية ناقصا واردات سلعية ، في الربع الثاني من العام الحالي، فائضا بلغ نحو 6.610 مليارات دينار، بانخفاض بلغ نحو –8.9 في المئة عن مستوى فائض الربع الأول من العام الحالي، وبلغت قيمة صادرات الكويت السلعية، خلال هذا الربع، نحو 8.511 مليارات دينار، منها نحو 93.5 في المئة صادرات نفطية، بينما بلغت قيمة وارداتها السلعية –لا تشمل العسكرية– نحو 1.902 مليار دينار، بارتفاع بلغ نحو 4.4 في المئة عن مستوى وارداتها السلعية، خلال الربع الأول. وكانت الكويت قد حققت فائضا، في الربع الأول من العام الحالي، بلغ نحو 7.257 مليارات دينار، أي إن الميزان التجاري قد حقق فائضا، بلغ نحو 13.867 مليار دينار، في النصف الأول من العام الحالي، أو نحو 27.734 مليار دينار، فيما لو حسب للعام 2012، كاملا، وهذا الفائض سيكون أعلى، بما نسبته 28.5 في المئة، عن مثيله المحقق، في عام 2011، البالغ نحو 21.584 مليار دينار، إذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج النفطي والأسعار على حاليهما.

ومضى: كما تشير النشرة إلى أن المعدل الموزون للفائدة على الودائع، قد حافظ على مستواه البالغ نحو 2.045 في المئة، نفسه، في الربعين الأول والثاني من العام الحالي، والمعدل الموزون للفائدة على القروض واصل انخفاضه، إلى نحو 5.053 في المئة، في الربع الثاني من العام الحالي، من نحو 5.120 في المئة، في الربع الأول من العام الحالي، أي إن نسبة انخفاضه ربع السنوي، بلغت نحو 1.3–في المئة. وبلغ حجم وداائع القطاع الخاص، لدى البنوك المحلية، نحو 27.338 مليار دينار، في نهاية الربع الثاني من العام الحالي، بارتفاع طفيف عن مستوى 27.032 مليار دينار، في نهاية الربع الأول، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 1.1 في المئة. وارتفعت، كذلك، مطالب البنوك على القطاع الخاص، إلى نحو 29.026 مليار دينار، في نهاية الربع الثاني، من مستوى نحو 28.639 مليار دينار، في نهاية الربع الأول، محققة نسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 1.35 في المئة.

دول مجلس التعاون أكبر المساهمين بـ40 في المئة

الاستثمارات المقدمة لدول «الربيع العربي» فاسدة

أشار الشال الى ان هناك استراتيجيات سلبية، وأخرى إيجابية، ففي النصف الأول من القرن الفائت، قدمت أوروبا للعالم وجهها القبيح، وخاض العالم بفضل استراتيجياتها السلبية، حربين عظيمتين مدمرتين. ومن مراكز البحث في بداية خمسينات القرن الفائت، بدأت فكرة الاستراتيجيات الإيجابية، الفارق، هو أن الاستراتيجيات السلبية تعتمد مبدأ تكسير الآخر وإضعافه لكي تصبح الدولة المنتصرة اقوى الضعفاء، أما البديل الإيجابي، فهو النهوض المشترك وربط المصالح، منعا للصدام من جانب، وتخصيص اكبر قدر من الموارد للبناء وإسعاد البشر، وخلاصة الأخير، هو تحقق الوحدة الأوروبية.

ومضى: وفي بداية أحداث الربيع العربي، فزع العالم المتقدم، وانتصرت فرنسا لـ «زين العابدين»، وكادت الولايات المتحدة الأمريكية تنتصر لـ «حسني مبارك»، ولكنهما استدارتا 180 درجة، عندما أحسنتا قراءة المؤشرات، وبالأمس القريب، اجتمع المستثمرون الإيطاليون وقرروا فتح طريق بحري مباشر مع مصر لنقل بعض مصانعهم، الصغيرة والمتوسطة، إليها، خدمة لموقع المصانع وموقع مصر التنافسي. وفي توجه صحيح، يشير تقرير شهر أكتوبر لصندوق النقد الدولي، إلى أن العالم خلال الفترة ما بين شهري يناير 2011 ويوليو 2012، قدم مساعدات لدول الربيع العربي بحدود 17.5 مليار دولار أمريكي، وكانت دول مجلس التعاون الخليجي أكبر المساهمين فيها. فنحو 40 في المئة منها أو نحو 7.1 مليارات دولار أمريكي قدمتها دول المجلس، والغرض صحيح، فالاستقرار الضروري للمنطقة والعالم، يتطلب تبني استراتيجية إيجابية مع تلك الدول. وزاد: ففي القديم، أي قبل الربيع العربي، كانت المساعدات والاستثمارات فاسدة، لذلك لم تكن منافعها تمتد لتسقي جذور تلك المجتمعات، وكان أن حدث فيها الانفجار، كما حدث قبلها في أوروبا الشرقية. وحتى قبل ذلك، نفعت تلك الاستراتيجيات الإيجابية باحتواء الصين صاحبة الـ 19 في المئة من سكان العالم، من خلال الاستثمار فيها وربط مصالحها بحركة الاقتصاد العالمي، لذلك كان ذلك الوعي غير المسبوق في سياسات الصين لاحتواء أزمة عام 2008.

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت ... مختلط

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي، مختلطا مقارنة مع الأسبوع الذي سبقه «اربعة أيام تداول»، حيث تراجع مؤشر الكمية، بينما ارتفع كل من مؤشر القيمة وعدد الصفقات وقيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 442.6 نقطة وبارتفاع بلغت قيمته 11.9 نقطة ونسبته 2.8 في المئة عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وبانخفاض بلغ قدره 7.6 نقاط، أي ما يعادل 1.7 في المئة عن إقفال نهاية عام 2011.

الموجودات 3002 مليون دينار

البنك الأهلي: ارتفاع في الإيرادات التشغيلية

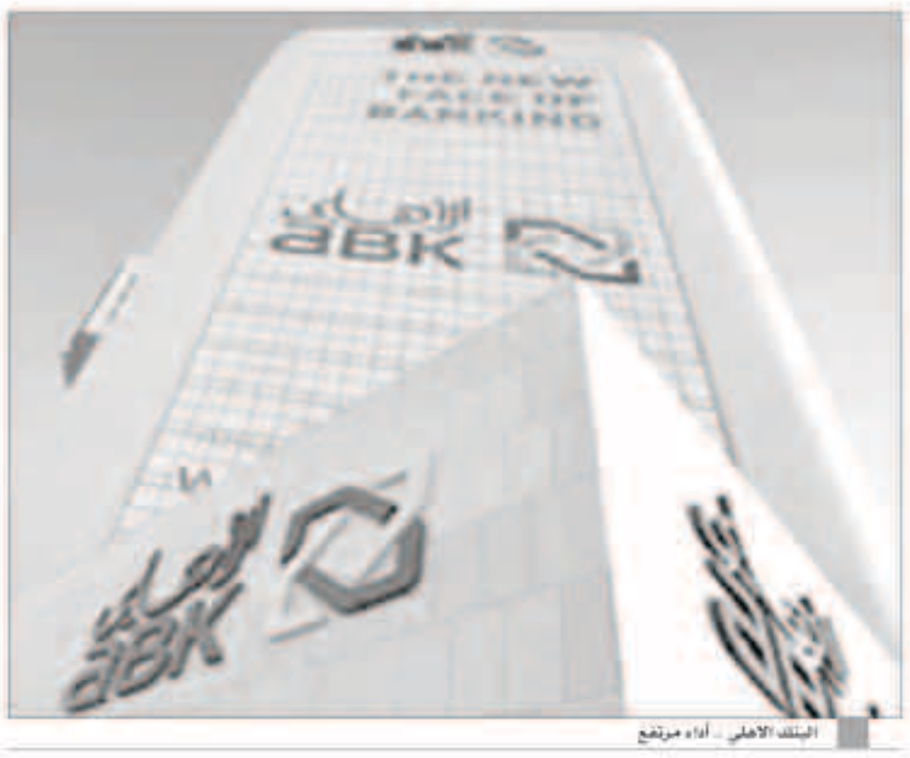
البنك الاهلي .. أداء مرتفع

تطرق الشال الى نتائج البنك الاهلي فقال ان البنك اعلن نتائج اعماله، عن الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي 2012، واشارت هذه النتائج إلى أن صافي ارباح البنك، بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومخصص الضريبة على الفروع بالخارج، قد بلغ ما قيمته 30.4 مليون دينار، متراجعا ما مقداره 9.5 ملايين دينار، وبنسبة تراجع بلغت 23.9 في المئة، مقارنة بنحو 39.9 مليون دينار في 30 سبتمبر عام 2011. وارتفع صافي إيرادات الفوائد بنحو 8.8 في المئة، اي نحو 5.4 ملايين دينار، وصولا إلى 67.1 مليون دينار مقارنة بما قيمته 61.7 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2011، إذ تراجعت مصروفات الفوائد بنحو 4.8 في المئة، اي نحو 1.3 مليون دينار، بينما ارتفعت إيرادات الفوائد بنحو 4.6 في المئة ما يعادل 4.1 ملايين دينار، في العام الحالي 2012.

واكمل: وارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية للبنك حين بلغت نحو 118.1 مليون دينار، بنحو4.5 ملايين دينار، أو ما نسبته 3.9 في المئة، عن مستواها للفترة ذاتها من عام 2011 البالغ نحو 113.7 مليون دينار، وذلك نتيجة ارتفاع إيرادات الفوائد بنحو 4.1 ملايين دينار كما أسلفنا سابقا. وارتفعت، أيضا، إيرادات توزيع ارباح بنحو 2.2 مليون دينار، فيما تراجعت إيرادات اتعاب وعمولات بنحو 2.1 مليون دينار، وارتفعت المخصصات وخسائر انخفاض القيمة بنحو 15.3 مليون دينار، عندما بلغت 31.1 مليون دينار، مقارنة مع 15.8 مليون دينار في الفترة نفسها من العام السابق.

وزاد: وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 3002 مليون دينار بتراجع بلغت نسبته 2.5 في المئة اي ما يعادل نحو 77.8 مليون دينار، مقارنة بنهاية عام 2011 حين بلغت نحو 3079.8 مليون دينار، وعند مقارنته بالفترة نفسها من العام السابق، أي بنحو 2893.1 مليون دينار، نجده ارتفع بنسبة 3.8 في المئة اي ما يعادل نحو 108.9 ملايين دينار، اما بالنسبة لمحفظة قروض وسلفيات العملاء، والتي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك، فقد سجلت تراجعا، بلغ قدره 68.9 مليون دينار كويتي، او بنسبة تراجع قاربت 3.3 في المئة، ليصل إجمالي المحفظة إلى نحو 1997.5 مليون دينار «66.5 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 2066.4 مليون دينار «67.1 في المئة من إجمالي الموجودات» كما في نهاية ديسمبر 2011، في حين تراجع إجمالي هذه المحفظة بنحو 79.1 مليون دينار، او ما نسبته 3.8 في المئة، عند مقارنتها بالفترة نفسها من عام 2011، حيث بلغت آنذاك، نحو 2076.6 مليون دينار «71.8 في المئة من إجمالي الموجودات».

ومضى: بينما ارتفعت الموجودات الحكومية بنسبة 5.6 في المئة اي ما يعادل نحو 24.3 مليون دينار، وصولا إلى 461.2 مليون دينار «15.4 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 436.9 مليون دينار «14.2 في المئة من إجمالي الموجودات» في نهاية العام الفائت 2011. وارتفعت الموجودات الحكومية بما قيمته 131.3 مليون دينار، أو ما نسبته 39.8 في المئة، عما كانت عليه نهاية سبتمبر 2011، عندما بلغت نحو 329.8 مليون دينار «11 في المئة من إجمالي الموجودات».

وتشير نتائج تحليلاتنا لهذه البيانات المالية إلى أن مؤشرات ربحية البنك، كلها، قد سجلت تراجعا، إذ تراجع كل من مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين «ROE» من 11.2 في المئة، في نهاية سبتمبر 2011، إلى نحو 8.1 في المئة، في نهاية سبتمبر 2012، ومؤشر العائد على رأسمال البنك «ROC»، ليصل إلى 26.7 في المئة، قياسا بنحو 36.9 في المئة، في نهاية سبتمبر عام 2011. ومؤشر العائد على معدل أصول البنك «ROA»، حين بلغ 1.3 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، حين كان 1.8 في المئة. وتراجعت ربحية السهم «EPS»، أيضا، حين بلغت نحو 20 فلسا مقارنة بمستوى الفترة نفسها من العام السابق البالغة نحو 27 فلسا، وتراجع العائد على القيمة السوقية للسهم البالغة نحو 4.2 في المئة، مقارنة مع 5.5 في المئة للفترة نفسها من العام السابق، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم «P/E»، نحو 24 مرة، بينما بلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية «P/B» نحو 1.9 مرة.

ضمن مخطط «القمرا» شمال الرياض الذي تطوره شركة إنجاز

السعودية: طرح 390 قطعة سكنية وتجارية للبيع في مزاد علني الأسبوع المقبل

«الرياض»: أكملت شركة إنجاز للتطوير العمراني استعدادها لطرح 390 قطعة أرض للبيع في مزاد علني يوم الاربعاء المقبل 21 محرم الموافق 5ديسمبر، تتوزع بين قطع سكنية واستثمارية وتجارية.

ويضم مخطط «القمر10» الواقع على مساحة 566 الف متر مربع، والمعتمد من امانة منطقة الرياض 330 قطعة سكنية موزعة على 26 بلكا، و3 قطع استثمارية، و38 قطعة عمائر شقق، و18 قطعة سكني تجاري.ويقع مخطط القمرا شمال الدائري الشمالي وبمحاذاة طريق الملك فهد شمالا على طريق «ابو بكر الصديق»، على أرض مرتفعة مقارنة بالمخططات الواقعة شمال طريق الأمير سلمان مما يضيف عامل جذب أساسي لهذا المشروع نظراً لما يشكل ارتفاع الأرض من أهمية بارزة بين أوساط الراغبين بالتملك او الباحثين عن فرص مميزة للاستثمار.

ويأتي طرح مخطط «القمر10» في المزاد العقاري حاليا في ظل التوقعات بتسارع حركة النمو على مستوى التطوير العقاري والعمراني التي تشهدها منطقة شمال الرياض، وساعدت التطورات الايجابية لا سيما في مجال الإسكان، بالتزامن مع ارتفاع الطلب على الوحدات السكنية والنمو المطرد في اتساع شريحة الشباب التي باتت تشكل نحو 60 في المئة من إجمالي السكان في المملكة في جذب المستثمرين والمواطنين لتملك أراض سكنية ضمن منطقة حيوية ذات بنى تحتية عالية المستوى. ويدعم طرح مخطط «القمر10 » في المزاد العقاري توجه «إنجاز» المتمثل في تقديم نماذج عمرانية مميزة تخدم المجتمع والنهضة العقارية في السعودية، حيث يضم اراضي سكنية وتجارية ومراكز تجارية للبيع مطورة بالكامل من ناحية البنى التحتية، بما فيها شبكات الكهرباء والمياه والإنارة وشبكات الطرق، ومصممة خصيصا بما يتناسب مع الاحتياجات الاستثمارية والسكنية.

واعتبر عمر القاضي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة انجاز أن طرح المخطط للبيع، يأتي في وقت يشهد السوق العقاري عدد من المتغيرات الهامة، أهمها بالتأكيد طرح مشروع الأنظمة الجديدة للتمويل العقاري، واضاف: أعتقد أن طرح مخطط «القمر10» في مزاد علني يعكس ثقة المستثمر والمشتري حول دور المزادات العقارية في المملكة بشكل عام وشمال الرياض بشكل خاص، حيث يوفر فرصة لدعم بيع المخططات العقارية في ظل تنامي حجم الطلب على المشاريع السكنية والعمرانية. ويتميز مخطط «القمر10» الذي تطوره «إنجاز» بالموقع الاستراتيجي المرتبط بشبكة من الطرق الرئيسية وعلى مقربة من أبرز المعالم في منطقة شمال الرياض، مثل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ومطار الملك خالد الدولي ومركز الملك عبدالله المالي وجامعة الأميرة نورة».